

تقريره يطالب بالاندماج بين المصارف وفك الارتباط بالدولار

«مباشر» يدعو البنوك المركزية لنظام مراقبة دقيقة

■ دبي - مركز معلومات مباشر

أكد تقرير اقتصادي متخصص المؤسسات العربية، أهمية إيجاد نظام للبنوك المركزية العربية لمراقبة دقيقة للمؤسسات المالية في الدول العربية المرتبطة بالمؤسسات الدولية التي عصفت بها الأزمة، فضلاً عن ضرورة البدء فوراً في اتخاذ إجراءات فك الارتباط بين العملات العربية والدولار الأميركي والاستعاضة عنه بمجموعة عملات متنوعة.

ونصح التقرير الذي أعده «مركز معلومات مباشر»، بضرورة اتخاذ إجراءات سريعة وجادة لإيجاد حلول جذرية تناسب واقع الأعمال على الساحة العربية للتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية العالمية، لأن المزيد من الانتظار من شأنه أن يترك آثاراً سلبية على ذوي الدخل المحدود في العالم العربي.

ولفت التقرير إلى تأثير العديد من المصارف العربية الكبيرة بأزمة الرهن العقاري، الذي كان أحد أهم أسباب الانهيار المالي في أميركا وشرق آسيا، كما حذر من إمكانية حصول انكماش في مصادر التمويل العالمية في حال استمرت أزمة الائتمان والسيولة خلال الفترة القادمة، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على الإقراض الداخلي في الدول العربية.

وحض التقرير على ضرورة تعزيز موقع المصارف العربية في أسواق المال العالمية ودعم الاندماجات فيما بينها لتحفيز المزيد من المنافسة في أجواء الركود الاقتصادي، في الوقت الذي لا يوجد تصنيف لأي مصرف عربي من المصارف البالغ عددها أكثر من 270 مصرفاً، ضمن أكبر مئة مصرف في العالم.

وأعاد التقرير أيضاً أن الأزمة الأخيرة دفعت العديد من الدول في العالم العربي لإعداد الكوادر العربية المؤهلة لإدارة الأزمات بأسلوب علمي يتوافق مع أهدافها واستراتيجياتها الخاصة.

وانطلقت الأزمة الجديدة مع إعلان مؤسسة مالية عملاقة هي «ليمان برانز» عن إفلاسها، إذ كان هذا الإعلان بمثابة البداية التي دقت ناقوس الخطر وولفت أنظار العالم إلى خطورة الأزمة التي تواجه



ولفت التقرير إلى توجه البنوك المركزية لخفض أسعار الفائدة على الإقراض والبيع الآجلة وهو ما أعاد بعض الثقة والنشاط إلى القطاع المصرفي وأثر لحظياً بالإيجاب على أداء الأسواق كافة.

كما تدخلت هيئات الاستثمار المعنية في كل دولة لضخ الملايين والمليارات من الأموال في الأسواق في محاولة لتعزيز استقرارها، حتى وإن كانت المبالغ المعلن عنها في نظر الكثيرين متواضعة مقارنة بالقيمة الرأس مالية لكل سوق ومقارنة بالمبالغ التي أعلنت عنها حكومات الدول المتقدمة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

وعلى رغم هذا التذبذب الذي شهدته الأسواق العربية، فإن الأمل مازال موجوداً في أن تستعيد الأسواق العربية حيويتها في المرحلة المقبلة ولاسيما في ظل إعلان الشركات عن نتائج الربع الثالث من العام 2008 وسط آمال كبيرة في أن تكون جيدة أو مقبولة بهدف بعث الطمأنينة وترسيخ الثقة في نفوس الجميع.

ولم تقتصر آثار الأزمة على الأسواق الأميركية، بل طالت أسواق المال العالمية على نطاق واسع وحادثة تلو الأخرى وسط عمليات بيع كبيرة

الاقتصاد العالمي، باعتبارها مؤسسة عريقة من أقدم المؤسسات المالية الأميركية، يعود تاريخ تأسيسها إلى القرن التاسع عشر.

وأشار التقرير الخاص بتعاطي المؤسسات العربية مع الأزمة إلى أن هيئة السوق المالية السعودية سمحت مؤخراً للمستثمرين الأجانب غير المقيمين بتوقيع اتفاقيات مبادلة مع وسطاء سعوديين، ما أتاح نوعاً من الملكية غير المباشرة للأسهم، وذلك في واحدة من أجراً الخطوات التي اتخذتها المملكة حتى الآن لفتح سوق الأسهم المحلية أمام الأجانب. في الوقت الذي شهدت فيه أسواق كل من الإمارات والكويت ومصر وقطر والأردن وبشكل متصاعد زيادة في

حجم الاستثمارات الأجنبية في بورصاتها.

وأفادت غالبية الاستطلاعات والتقارير الصادرة عن شركات الأبحاث ووكالات التصنيف العالمية، أن مجموع استثمارات بنوك المنطقة في سندات الرهن العقاري ذات التصنيف الائتماني المنخفض تمثل نسبة طفيفة للغاية لم تتجاوز الـ 2 في المئة من مجموع أصول هذه البنوك.

مصرف الإمارات المركزي: الائتمان يعود إلى النظام

■ دبي - رويترز

نقل عن محافظ مصرف الإمارات المركزي، سلطان ناصر السويدي قوله إن الائتمان يعود إلى النظام المالي في الدولة وإن «المصرف المركزي» سيدخل مجدداً إذا اقتضت الضرورة.

ونسب مقال بصحيفة «الإمارات بزنس» أمس (الثلاثاء) إلى السويدي قوله إن القطاع العقاري الذي يشكل أكبر جزء من اقتصاد الإمارات قد يواجه متاعب أكبر. وأضاف «شهدنا عمليات تصحيح عميقة في أسواق الأسهم والعقارات ونتوقع أن يواجه القطاع العقاري مزيداً من التصحيح». وأوضح أن «الإمارات تحتاج إلى فرض مزيد من السيطرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي شديدة التقلب أو ما يعرف بالأموال الساخنة وأن من الأفضل أن يكون هذا بالتعاون مع هيئات تنظيمية أخرى».

وقال «هناك عدة منافذ لتحرك الأموال الساخنة وخصوصاً عبر النظام المصرفي وأسواق الأسهم وخدمات التامين». مشيراً السويدي إلى أن «البنك المركزي سيفرض سقفاً على نمو الائتمان السنوي عند عشرة في المئة».

قطر تتوقع نمو الناتج المحلي 10 %

أفادت صحيفة «بنيسبولا» اليومية التي تصدر من العاصمة القطرية (الدوحة) أن قطر، أمس (الثلاثاء) نقلا عن وزير الدولة القطري لشؤون الطاقة والصناعة أن الاقتصاد القطري سينمو نحو 10 في المئة هذا العام مع مواصلة البلد العربي الخليجي تعزيز إنتاج الغاز الطبيعي. وأوردت الصحيفة أن قطر ستعزز طاقة إنتاجها من الغاز المسال إلى 77 مليون طن سنوياً في غضون العامين المقبلين. وقال الوزير محمد السادة خلال ندوة للاحتفال ببدء إنشاء محطة



البنوك الإماراتية تضع مزيداً من الشروط من أجل الإقراض

النفط مستقر فوق 40 دولاراً في التعاملات الإلكترونية لـ «نايمكس»

■ عواصم - رويترز

قال متعاملون إن العقود الآجلة للنفط الخام الأميركي استقرت فوق 40 دولاراً للبرميل في التعاملات الإلكترونية لبرورصة نيويورك التجارية (نايمكس) في آسيا صباح أمس (الثلاثاء) بعد هبوطها نحو أربعة في المئة في نيويورك اليوم السابق بسبب التشاؤم الاقتصادي وبعد أن تفادى عمال المصافي الأميركية اضطراباً كان يمكن أن يؤدي إلى هبوط إنتاج الوقود.

ويحلول الساعة 2353 جمت بلغ سعر عقود النفط الخام لأقرب استحقاق شهر مارس / آذار في التعاملات الإلكترونية عبر نظام جلوبيكس 40.11 دولاراً للبرميل مرتفعاً ثلاثة سنتات عن مستواه عند التسوية في اقبال الاثنين في نايمكس على 40,08 دولاراً منخفضاً 1,60 دولار.

وجاءت خسائر يوم الاثنين بعد تقرير للحكومة الأميركية يظهر أن اتفاق المستهلكين في أميركا هبط للشهر السادس على التوالي في ديسمبر / كانون الأول في حين أظهر العام 2008 ككل أضعف نمو في الاتفاق منذ 1961.

وهيمنت انباء اقتصادية سيئة على آسيا وأوروبا حيث انكمش قطاع الصناعات التحويلية في منطقة اليورو وهبطت أسعار المصانع بأسرع وتيرة في ست سنوات على الأقل. وأدى انكماش الاستهلاك العالمي للطاقة وسط التباطؤ الاقتصادي العالمي إلى تضخم مخزونات الوقود وساعد في دفع أسعار النفط للهبوط أكثر من 100 دولار منذ سجلت أعلى مستوى لها على الإطلاق فوق 147 دولاراً في يوليو / تموز الماضي.

وساعدت على تراجع أسعار النفط يوم الاثنين انباء عن أن مفاوضين تقابليين وممثلين لصناعة النفط في الولايات المتحدة تمكنوا من تفادي إضراب عن العمل كان من شأنه أن يخفض إنتاج الوقود وأن المحادثات بشأن عقد جديد تسير بشكل جيد. ولو حدث الإضراب لتعطل نحو 10 في المئة من طاقة تكرير النفط في أميركا.

وعلى رغم تراجع الطلب العالمي على الطاقة فإن أسعار النفط تمكنت من البقاء فوق مستوى 40 دولاراً للبرميل على مدى الأسابيع القليلة الماضية مدعومة جزئياً بتخفيضات كبيرة في إنتاج منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). واتفقت «أوبك» بالفعل على تخفيضات تبلغ نحو 4.2 ملايين برميل يوميا منذ سبتمبر / أيلول، وقالت دول أعضاء بالمنظمة، إنه قد تكون هناك حاجة إلى تخفيضات أكبر لتحقيق الاستقرار في السوق.

البنزين بأمر كما يسجل أعلى مستوى في 10 أسابيع

قالت وزارة الطاقة الأميركية أمس (الاثنين)، أن متوسط سعر البنزين في محطات الوقود بأمركا قفز 5.4 سنتات على مدى الأسبوع الماضي إلى أعلى مستوى له في 10 أسابيع.

وقالت إدارة معلومات الطاقة التابعة للوزارة، في مسحها الأسبوعي، إن متوسط سعر البنزين العادي الخالي من الرصاص صعد إلى 1.89 دولار للغالون، لكنه يظل منخفضاً 1.09 دولار عن مستواه قبل عام. وهذا هو أعلى مستوى لسعر البنزين في محطات الوقود بأمركا منذ 24 نوفمبر / تشرين الثاني.



تتضمن نتائج «بي.بي» خسارة 700 مليون دولار من مشروع الشركة في روسيا نتيجة لمتأخرات ضريبية وتراجع أسعار النفط

تراجع أرباح «بي.بي» في الربع الأخير لهبوط سعر النفط

في المقابل، توفر الشركة بنية أساسية بقيمة 2.1 مليار دولار في إقليم كردستان العراق تشمل محطات كهرباء ومياه وأنظمة صرف صحي وغيرها. وسعت المؤسسة الكورية التي تديرها الدولة لإبرام اتفاق مع شركات بناء محلية من بينها هيونداي الهندسة والبناء ودوسان للتشييد بشأن كيفية تمويل مشروعات البنية التحتية. وتحصل الشركة على مستحقاتها عن هذه المشروعات من الحكومة الكورية كما تحصل على مدفوعات إضافية من أرباح الحقول النفطية. غير أن الخلافات السياسات بين الحكومة العراقية وحكومة كردستان العراق تقلص احتمالات تحقيق أرباح من هذه الامتيازات. وتعلن الشركة قريباً عن خطط لبدء أعمال تتكلف 600 مليون دولار هي المرحلة الأولى من مشروعات البنية التحتية. وستطرح أعمالاً أخرى تتكلف 1.5 مليار دولار حين تتضح إمكانات تصدير الخام من كردستان العراق.

وتقع خمس من مناطق التنقيب قرب أربيل وثلاث قرب السليمانية وتقدر احتياطياتها عند 7.2 مليار برميل يحق لشركات كورية الحصول على 1.9 مليار برميل منها.

نمو الإنتاج في 2009 وأن تعوض «بي.بي» كل كميات النفط التي ضختها في 2008 باكتشافات جديدة. وأضاف أن «بي.بي» ستحافظ على مستويات مشاريع التنقيب والاستغلال في 2009. وباستبعاد البنود غير التشغيلية يكون صافي الربح 2.605 مليار دولار، بينما كان متوسط توقعات ستة محللين في مسح لـ رويترز، 2.98 مليار دولار.

شركة كورية تبدأ تنفيذ مشروع نفطي في العراق منفردة

قالت المؤسسة الكورية الوطنية للنفط أمس (الثلاثاء)، إنها بدأت مشروعاً للتنقيب عن النفط في العراق منفردة بعدما فشلت في ضم شركاء للصفقة التي تصل قيمتها إلى 1.1 مليار دولار.

ويعتقد الصفقة تتولى الشركة الكورية الجنوبية إدارة حقلين هما قوش تبة وسنجانو الجنوبي وتملك حصصاً بين 15 و20 في المئة في ستة حقول من بينها امتياز بازيان في إقليم كردستان العراق وهو الامتياز الوحيد الذي يديره كونسورتيوم يضم شركة إس.كس إنرجي أكبر شركة تكرير في كوريا الجنوبية.

قالت شركة النفط البريطانية العملاقة بريتش بتروليوم (بي.بي). إن صافي الأرباح تراجع 24 في المئة في الربع الأخير من العام الماضي ليصل إلى 2.587 مليار دولار وهو مستوى أقل من التوقعات وسط انهيار في أسعار النفط وتكبدها الروسية لخسارة كبيرة. وبلغت أرباح الشركة عن العام بأكمله 25.6 مليار دولار، وذلك بزيادة 39 في المئة مقارنة مع 2007. وهوت أسعار النفط في الربع الأخير، لكن صعودها السابق إلى ذروة فوق 147 دولاراً للبرميل في يوليو / تموز ضمن نتائج سنوية قياسية لثاني أكبر شركة نفط أوروبية مدرجة من حيث القيمة السوقية. وتتضمن النتائج خسارة قدرها 700 مليون دولار من مشروع الشركة في روسيا تي. إن.كيه— بي.بي نتيجة لمتأخرات ضريبية وتراجع أسعار النفط.

وتراجع إنتاج النفط والغاز واحد في المئة في ربع السنة مقارنة مع الفترة ذاتها من 2007 ليصل إلى 3.945 ملايين برميل من المكافئ النفطي يوميا. وبلغ إنتاج العام كاملاً 3.84 ملايين برميل يوميا مقارنة مع 3.82 ملايين في 2007. وقال الرئيس التنفيذي للشركة طوني هايوارد في بيان، إنه يتوقع